الحق في الحياة الخاصة و آليات التعويض عن المساس به في التشريع الجزائري

The right to private life and mechanisms for compensation for prejudice in Algerian legislation

الدكتور: **يوسفات علي هاشم**

أستاذ محاضر " أ " - قسم الحقوق

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة أحمد دراية - أدرار / الجزائر

yousfatali@yahoo.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/06/02	2018/06/03	2018/06/14

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية التطور التكنولوجي المفضي إلى اختراع أجهزة أصبحت جزء من الحياة الخاصة للأفراد مثل أجهزة التليفون و الكاميرا وسائل الاتصال الحديثة، و معها ازدادت احتمالات تهديد حرمة الحياة الخاصة بالتطفل و التنصت و الانتهاك، وازدادت مع ذلك المخاطر المفروضة و المحدقة بحياة الخاصة للأفراد، مما ألزم على المشرع الجزائري الإقرار صراحة للأفراد في تمتع بالحق في الحياة الخاصة، سواء من خلال النص دستوريا على حرمة هذا الحق، و بعض عناصره و اعتباره من جملة الحقوق الأساسية للمواطنين، و عاقب على المساس به، و سن تعويضا كافيا لمن أنتهكت حرمة. **الكلمات المفتاحية:** الحياة الخاصة، الحرية الشخصية، الحد من التنصت، التعويض عن انتهاك حرمة الأشخاص.

Abstract:

This article aims to highlight the importance of technological development leading to the invention of devices that have become part of the private life of individuals such as telephone and camera devices and modern means of communication, and with it increased the potential threat to the sanctity of life of intrusion and eavesdropping and violation, The Algerian legislator is obliged to explicitly recognize individuals in the enjoyment of the right to private life, whether through the constitutional provision of the right of this right, and some of its elements and considered among the basic rights of citizens, and punished for prejudice. The age of adequate compensation for those who violated its sanctity

Keywords: private life, personal freedom, reduction of eavesdropping, compensation for violation of the inviolability of persons.

مقدمة:

يعد الحق في الحياة الخاصة من أهم حقوق الإنسان في المجتمعات الحديثة، وعلى هذا الأساس تهتم الدول بالحفاظ على حقوق وحرية الأفراد، فتصدر تشريعات مختلفة لحماية غير أن احترام هذه الحقوق يعد مقياسا لتقدم و رقي الأمم، حيث أدى التطور التكنولوجي إلى اختراع أجهزة أصبحت جزء من الحياة الخاصة للأفراد، مثل أجهزة التليفون والكاميرا وسائل الاتصال الحديثة، ومعها زادت احتمالات تهديد حرمة الحياة الخاصة بالإنسان بسبب التنصت المؤدي إلى الانتهاك وازدادت مع ذلك المخاطر المفروضة و المحدقة بالحياة الخاصة للأفراد .

و بوجه عام فان المشرع أولى هذا الحق أقصى أنواع الحماية و حاول من خلال المنظومة القانونية أن يحيطه بالقدر اللازم من هاته الحماية، فكانت البداية من خلال التنصيص على الحق في الحياة الخاصة والخصوصية، ضمن الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور، ثم من خلال تجريم

المساس بها سواء من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وكذا من خلال التعويض عن الأضرار الناتجة عن المساس بهذا الحق.

الإشكالية: وفي ظل الظروف المعقدة والمتشابكة التي تحيط بالحق في الحياة الخاصة يمكن بخصوصه طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل مقاربات الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة؟، وما مدى فعالية آليات التعويض عن الأضرار بها لدى المشرع الجزائري؟.

منهج التحليل المعتمد: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، سيتم إتباع المنهج التحليلي لتحليل النصوص و القرارات وفق خطة منهجية مفصلة كالآتي :

المبحث الأول: مفهوم الحق في الحياة الخاصة

المبحث الثاني: آليات التعويض عن أضرار الاعتداء عن الحياة الخاصة.

المبحث الأول: مفهوم الحق في الحياة الخاصة

لتحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة، يمكن القول ابتداءً أن معظم الفقه استقر على أن هذا المفهوم من المفاهيم التي يصعب ضبطها والتعريف بها، بل يكاد الأمر مستحيل في ظل التطور الحالي، وبالرغم من هذا إلا أنه يمكن محاولة الإستفادة من بعض الأسس التي يمكن من خلالها الاهتداء لتحديد المقصود بالحياة الخاصة من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: تعريف الحق في الحياة الخاصة.

حاول العديد من الفقهاء تعريف الحق في الحياة الخاصة باعتماد معايير مختلفة، حيث وسع بعض الفقه من مفهوم الحياة الخاصة للإنسان (الفرع الأول)، وفي المقابل ضيق البعض الآخر من مفهوم الحياة الخاصة للإنسان (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف الواسع للحق في الحياة الخاصة.

انقسم الفقه بصدد تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة إلى فريقين:

أولاً. الخطوة كمعيار، تحدد به مفهوم الحياة الخاصة للأشخاص: حيث ربط أصحاب هذا

الاتجاه هاته الفكرة بفكرة الحياة الخاصة، وقد فكرة الخطوة من أقدم الصور التي عرفت الحياة الخاصة حيث كان أكثر ما يتردد عن ذلك "أن يترك الإنسان وشأنه" ومن التعريفات التي أخذت بهاته الفكرة¹:

1. تعريف معبد القانون الأمريكي: فهو يعرف الحياة الخاصة عن طريق ضمان عدم المساس بها بقوله: " كل شخص ينتهك بصورة جدية و بدون وجه حق، حق شخص آخر في الأ تتصل أمور و أحواله إلى علم الغير، و إلا تكون صورته عرضة للأنظار الجمهور، يعتبر مسؤولاً أمام المعتدي عليه"².

2. تعريف الفقه الفرنسي: إذ ذهب إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة على أساس فكرة الخلوة أو السكنينة³، و التي يقول عنها الأستاذ 'نيرسون': "أن الحق في الخصوصية عبارة عن التحفظ الذي يمكن الشخص من عدم تعريض شخصيته للجمهور بدون موافقته، و بهذه الكيفية يستطيع المرء أن يتمتع بالسلم و أن يترك و شأنه، أي يستطيع أن يعتزل الناس مقلدا المسيح و يخلوا بنفسه"⁴.

ثانيا: الحرية كمعيار لمفهوم الحياة الخاصة: ذهب فريق من الفقهاء إلى الاستناد لفكرة الحرية كمعيار لتحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة و من بينها :

1. الفقه المصري: إذ يعرفها الدكتور رمسيس بهنام بقوله: "هي قيادة الإنسان لذاته في الكون المحيط به و يعني ذلك قيادة الانسان لجسمه في الكون المادي المحيط بجسمه و قيادة نفسه حيث يتمثل في استخدامه الحواس الخمسة، سواء تمثلت في التنقل من مكان إلى مكان، أو تمثلت في اللجوء إلى السكون و النوم"⁵.

كما يعرفها الدكتور "نعيم عطية" بقوله " هي حق الشخص في عدم ملاحقة الآخرين له في حياته الخاصة و إذا جاز تعريف الحرية بأنها حق الفرد في أن يترك و شأنه فإن حق الفرد في أن ينسحب انسحاب اختياويا و مؤقتا بجسمه و فكره من الحياة الاجتماعية هو حقه في الحياة الخاصة فمن حق كل فرد أن يمارس الشؤون الخاصة بمنأى عن تدخل الآخرين، و من ثم كان هذا الحق هو حرية المواطن في حياته الخاصة"⁶.

2. الفقه الأمريكي: ذهب بعض الفقهاء إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة تعريفا واسعا إلى درجة أنه أخلط بين الحياة الخاصة و الحرية و منهم الفقيه جون شاتوك الذي يرى بأنها: "لا تعني فقط في أن يظل المرء بعيدا عن تطلق الآخرين، و لكنها تتسع لأكثر من ذلك فهي تعني "أن يعيش الشخص كما يحلوه أن يعيش، مستمتعا بممارسة أنشطة خاصة معينة حتى لو كان سلوكه على مرأى من الناس، فالإنس لن حر في إرتداء ما يراه مناسبه و حر في أن يظهر بهيئة تتميز بها شخصيته، أن يركب الدراجة البخارية بدون إرتداء الخوذة الواقية للرأس مثلا".

في حين يعرفها دوغلاس بقوله: "الحق في الحياة الخاصة هي حق الفرد في أن يختار سلوكه الشخصي و تصرفاته في الحياة عندما يشارك في الحياة الاجتماعية مع الآخرين"⁷.

الفرع الثاني: التعريف الضيق للحق في الحياة الخاصة

وهذا التعريف يضيق من مفهوم الحياة الخاصة إلى درجة أنه، يخلط بينها وبين السرية و يذهب القائلون بهذا التعريف إلى الاستناد بعدة أفكار.

أولاً: فكرة السرية: وهو ما ذهب إليه العديد من الفقهاء الفرنسيون إلى اعتبار أن الحياة الخاصة تدخل أساساً في نطاق السرية التي تكون للشخص على بعض أنشطته فالسرية هي وسيلة التستر على الغير وتدخله و من ثم فهي حق في السكنية، وهي الحق الذي يهدف لضمان حماية الخصوصية ضد تطفل الغير وتدخله و من ثم فهي حق المرء في السكنية وهي الحق الذي يهدف كل فرد الوصول إليه في حياته الخاصة.

ثانياً: فكرة الألفة⁸: والتي تعد من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة ولهذا السبب اتجه الفقه الفرنسي في كل من فرنسا ومصر وأمريكا إلى ربط الحياة الخاصة بفكرة الألفة :

1. الفقه الفرنسي: فنجد الأستاذ كابان قد وصف الحياة الخاصة بأنها: "كل ما يتعلق بخصوصية الشخص والذي لا يتعلق بخصوصية غيره من حيث المبدأ" و عرفها الأستاذ كاربونييه بأنها "الدائرة السرية للحياة والتي يكون للفرد فيها سلطة إبعاد الآخرين" و ذهب الأستاذ نيرسون للقول بأنها "أقل حيز مركزي يكون لكل شخص أن يحتفظ به لتفادي الآخرين"⁹ و من خلال هاته الآراء يتبين أن الألفة تعني العزلة والخلوته بهدوء والآنزواء عن الآخرين و أسماءهم، فهي تعني ذلك الجزء الذي يرغب الإنسان بالاحتفاظ به لنفسه في الخفاء عن الآخرين.

2. الفقه المصري: اعتبرت فكرة الألفة بأنها "ذلك الحيز الذي ينعم فيه صاحبه بعيداً عن تدخل الغير في حياته"¹⁰، وهي قد عالم من أسرار الفرد يتمتع الآخرين عن إقتحامه وترك الفرد في سكينته و ألفة.

المطلب الثاني: عناصر الحق في الحياة الخاصة وطبيعته القانونية.

حاول العديد من الفقهاء من خلال تعريف الحق في الحياة الخاصة تقويمه على العديد من العناصر التي إن اجتمعت لابد من المطالبة به، هذا ما سنتطرق له من خلال (الفرع الأول)، و من خلال هذه العناصر لابد من التعرض لطبيعته القانونية ضمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها فقها وقضاء

و تتمثل هاته العناصر في خمسة حقوق عناصر هي كالآتي :

أولاً- الحق في حرمة المسكن: حيث أن للشخص الحق في عدم الإفصاح عن عنوان مسكنه أو عن رقم هاتف مسكنه و عدم إنتهاك حرمة المسكن حتى ضد السلطات العامة في إجراءات التفتيش،

كما تمتد هاته الحرمة إلى كل المقيمين بهذا المسكن من أفراد أسرة الشخص صاحب المسكن وتوابعه وكل من يحضر لزيارته ولو بصورة تلقائية¹¹.

ثانيا- حرمة المحادثات و المكالمات و المرسلات الشخصية:

الخاصة التي تنبعث من خلال الأحاديث الشخصية ضد جميع وسائل التنصت و الإستماع و النشر، فلا يجب مطلقا تسجيل الأحاديث الشخصية و المكالمات الهاتفية أو مراقبتها و التنصت عليها بأية وسائل كانت ، و يعتبر هذا القيد مهما لا يمكن خرقه إلا في الحدود و الحالات التي ينص عليها القانون¹².

ثالثا - حرمة الحياة العائلية:

الخاصة و يشمل مفهوم العائلة، الخطبة و العلاقات العاطفية المترتبة على هذا الاختيار، و أسرار الزوجية و الحمل و الميلاد، و ما يتصل بالزواج من وقائع من طلاق و غيره، مما له اتصال وثيق بالحياة العائلية¹³ ، و الأمر كذلك فيما يتصل بظروف الطلاق بين الزوجين و إبرام زواج جديد وكذا ما يتصل بالذكريات الشخصية فلا يجوز نشرها غلا بعد الحصول علة موافقة الشخص الذي تتعلق به هذه الذكريات¹⁴.

رابعا- حرمة الذمة المالية:

و لا يجوز إجبار الشخص على الكشف عن ذمته المالية إلا في الحالات التي يحددها القانون ، مثل الحالة التي ينص القانون صراحة على وجوب أن يقدم الشخص بيان عن مقدار ما يمتلكه من أموال بمناسبة تقلده لمنصب معين، مثل رئيس الجمهورية، أما بالنسبة لموظفي القطاع الخاص فهي تعد من عناصر الحياة الخاصة حيث أنها لا تنشر للكافة و من ثم تحتفظ بسريتها¹⁵.

خامسا - حرمة الحالة الصحية:

حيث يدخل ضمن سرية الوضع الصحي السيرة الصحية للشخص و أسباب إصابته بهذا المرض و كيفية علاجه و كيفية تجوبه مع العلاج و تدخل هاته العناصر ضمن عناصر سرية المريض التي لا يجوز سوى لطيبه الإطلاع عليها بناء على موافقته و كذا فيما يخص نشرها¹⁵.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة

حاول الفقهاء تحديد الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة، فمنهم من يرى أنه حق ملكية و منهم من يرى أنه حق شخصي.

أولا- الحق في الحياة الخاصة حق ملكية:

و نشأت هاته الفكرة في بداية الأمر في مجال الحق على الصورة ، ذلك أن الحقين آنذاك كانا متداخلين ثم أنتقلت فيما بعد لتشمل جميع عناصر الحياة الخاصة¹⁶.

ثانيا- الحق في الملكية حق شخصي:و يعتبر الحق في الحياة الخاصة وفقا لهذا الإتجاه من قبيل الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان و هي الحقوق التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية الإنسانية فهي حق غير مالي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالكيان الشخصي للإنسان¹⁷ المتكون من عنصرين أحدهما طبيعي يتمثل في شخص الإنسان من الناحية العضوية و النفسية و العقلية، وما يمارس بها و من خلال حياته الخاصة يودع أسرار هذه الحياة¹⁸.

المبحث الثاني: التعويض عن أضرار الإعتداء على الحياة الخاصة

رغبة من المشرع في استكمال الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة حتى بعد الاعتداء عليها فإنه تبعا لذلك أقر مبدأ التعويض عن الأضرار اللاحقة بالحق في الحياة للأشخاص، جبرا للأضرار الذي يبدوا جليا بالنسبة للأضرار المادية إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للأضرار المعنوية للأفراد لصعوبة تقديرها، و مع ذلك فإن التعويض يساهم بقدر معتبر في التخفيف من الألم الناشئ عن الاعتداء على الحياة الخاصة، وهو ما أجازته المشرع الجزائري حيث أجاز للمضروور في المادة 47 من التقنين المدني الحصول على التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر من جراء الاعتداء على حقوقه بما فيها الحقوق المتصلة بالحياة الخاصة استنادا للمادة 124 من القانون المدني¹⁹، و هو ما سنتطرق له بالشرح من خلال هذا المطلب بدأ بشروط الحكم بالتعويض (المطلب الأول)، و انتهاء بطرق التعويض (المطلب الثاني).

المطلب الأول: شروط الحكم بالتعويض

لابد من الإشارة قبل التطرق لتوضيح شروط الحكم بالتعويض لا يعتبر تطبيق لمبادئ المسؤولية المدنية وفقا للمواد العامة، فالمسؤولية في هاته الحالة تعطي الحق للمضروور في التعويض بمجرد الاعتداء على حياته الخاصة، و تفاديا لتطرق إلى ما تقتضيه القواعد العامة في مجال المسؤولية المدنية، سنتطرق إلى ما يميز هذه الأركان مع الاقتصار على الخطأ و الضرر أما العلاقة السببية فليس هناك جديد يذكر يمكن إضافته في شأنها لذا لا يتم التعرض لها إطلاقا مع الإحالة إلى القواعد العامة في شأن دراستها²⁰.

الفرع الأول: الخطأ (الإعتداء على الحياة الخاصة).

من خلال المواد القانونية التي تناولت الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة يظهر إنها مجرد الاعتداء على هذا الحق يعطي للمعتدي عليه في التعويض دون الإشارة إلى أحكام المسؤولية المدنية التقليدية الواردة في التقنين المدني، وهو ما يعني إعفاء المدعي من إثبات الخطأ و الضرر وعلاقة السببية، وهذا هو الاتجاه الصائب لأن الإدعاء بعكس ذلك يقضي على الحكم الجوهري الذي جاءت به المادة 47 من القانون المدني²¹ الذي كرس ضمنا استقلالية الحق في الحياة الخاصة من حيث

الحماية، هذه الاستقلالية هي التي تضفي الطابع الخاص لحماية هذا الحق والذي يتمثل في الإعفاء من إثبات أركان المسؤولية وإلا فما الفرق بين المادة 47 من القانون المدني و 124 منه²².

فمثل الإعتداء عن الحياة الخاصة عن طريق الصحف فإن الخطأ يتمثل في مجرد نشر وقائع الحياة الخاصة دون رضا صاحب الشأن، ومن ثم فإن نشر الصحيفة لما يتعلق بالحياة الخاصة للشخص دون موافقته هو الخطأ في حد ذاته²³.

الفرع الثاني: الضرر

وفقا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية سواء التقصيرية أو العقدية يعتبر الضرر ركنا فيها لأنه لا توجد دعوى بغير مصلحة وفقا للقواعد العامة للتقاضي، كذلك الأمر فيما يخص المسؤولية التي تحمي الحياة الخاصة حيث انتفاء الضرر ينفي المسؤولية وبالتالي التعويض وفقا لهذه القاعدة لا استثناء لها، ويشترط في جميع الأحوال أن يكون محققا بأن يكون قد وقع فعلا أو أنه سيقع حتما²⁴.

وقد يكون الضرر معنوي الذي كرس المشرع التعويض عن هذا الضرر بموجب المادة 182 مكرر من القانون المدني، ويتمثل هذا الضرر في الإعتداء على الشعور بالحياة لدى الشخص تجاه حياته الخاصة والأسرية، وفي المعاناة التي يتحملها من جراء ذلك الإعتداء وفي الأذى المعنوي الناشئ عن المساس بالحياة الخاصة أو هو الضرر الذي يلحق الشخص في حقوقه غير المالية أو مصلحة غير مالية في غالب الأحوال²⁵، كالشرف والكرامة والمعتقد والعاطفة وحرمة العائلة وشرفها وحياته الخاصة.

وقد يكون الضرر مادي يتمثل في الخسارة التي تلحق المضرور أو الكسب الذي يفوته بسبب الإعتداء غير أن حالات الضرر المادي تعد قليلة جدا مقارنة بحالات الضرر المعنوي في هذا المجال، ويظهر الضرر المادي في حالة الإعتداء على الحياة الخاصة بواسطة الصورة، أو تقليد صوت شخص.

ويلاحظ بعض الفقه أن المحاكم تحكم للمعتدي على حقه في الحياة الخاصة بالتعويض في بعض الحالات رغم عدم توافر الضرر سواء كان الإعتداء عن طريق التقاط الصورة دون علم ولا رضا صاحبها²⁶، وهو ما يعني أن على المعتدي عليه التمسك دائما بوقوع الضرر لأن التمسك هو أساس دعوى التعويض، والتسليم أيضا بسلطة القاضي التقديرية في مجال القول بتوافر الضرر أو عدم توافره، إلا أن هذا الضرر يفترض بمجرد المساس بالحياة الخاصة دون إذن من صاحب الشأن وذلك لصالح هذا الأخير²⁷.

المطلب الثاني: طرق التعويض عن ضرر الحياة الخاصة.

هناك طريقتين للتعويض، أما التعويض العيني (الفرع الأول)، أو التعويض النقدي (الفرع الثاني)، وهوما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: التعويض العيني

يتعذر احيانا معالجة الضرر اللاحق بالشخص نتيجة انتهاك حقه في الحياة الخاصة فلا يشفي التعويض النقدي غليله ولا يرد له كرامته لهذا يلجأ إلى طلب تعويض عيني لإعادة الحال إلى ما كان عليه بالنسبة لهذا المضرور فيظهر جدواه وفعاليتها في كثير من الأحيان، وهوما نصت عليه المادة 132 ق م التي نصت صراحة على أنه: "ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور، أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه و أن يحكم بذلك على سبيل التعويض بأداء بعض الإعلانات تتصل بالفعل غير المشروع"، ويكون التعويض العيني هو الأصل في حالة الإعتداء على الحياة الخاصة متى كان ذلك ممكنا كنشر الحكم الصادر بالتعويض في الصحف اليومية و كرد الحالة إلى ما كانت عليه قبل الإعتداء²⁸.

وهناك بعض طرق التعويض العيني المتعلقة ببعض وسائل التعدي الحديثة مثل :

1- عند قيام محطة تلفزيونية ببث برنامج تهدد من خلاله أسرار الحياة الخاصة للأفراد بل تعتدي صراحة على هذا الحق، فيجوز للمضرور أو المضرورين في هذا الحالة المطالبة بغلق هذه المحطة كنوع من التعويض العيني، كما يجوز له أو لهم المطالبة ببث و نشر تكذيب لما سبق إذاعته وبثه وذلك بشروط الرد نفسها في الصحف.

2- كما يجوز المطالبة بغلق موقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)²⁹ يستخدم في نشر أسرار الحياة الخاصة و المطالبة بنشر معلومات تعد ردا على ما سبق نشره بهذه الطريقة.

3- عند استخدام اجهزة تصوير و تجسس و تصنت من طرف أفراد عاديين أو هيئات للتجسس على أسرار الحياة الخاصة، فللمضرور المطالبة على سبيل التعويض بمصادرة هذه الأجهزة إذ تنص المادة 303 مكرر 2 في فقرتها الثانية من قانون العقوبات الجزائري على أنه : يتعين دائما الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت لارتكاب الجريمة³⁰.

الفرع الثاني: التعويض النقدي

احيانا لا يكفي التعويض العيني لجبر الضرر، أو أنه لا يكون ممكنا مما يدفع القاضي باللجوء إلى التعويض النقدي و القاضي مخيرا بينهما و كلاهما، و يكون التعويض النقدي عن الضررين المادي و الأدبي للحياة الخاصة.

1. التعويض عن الضرر المادي للحياة الخاصة:

يكون التعويض النقدي القضائي عن الضرر المادي كاملا يشمل الضرر المباشر وما لحق المضرور من خسارة و ما فاتته من كسب، بغض النظر عن جسامته الخطأ و عن مدى ثروة الطرفين المعتدي والمعتدي عليه، فلا يجوز تعويض المضرور بأكثر من الضرر الذي أصابه ولا بأقل من مقدار ما أصابه من ضرر، وقاعدة التعويض الكامل منصوص عليها في المادتين 182 و 182 مكرر من القانون المدني، و مفهوم التعويض الكامل هو الجبر الكامل لهذا الضرر، فمثلا صورة فنانة بقيمة تجارية هامة بسبب جمالها، فإذا نشرت هاتاه الصورة بدون إذنها تفوت عليها المكاسب المالية التي كان يمكن أن تحصل عليها لو تعاقدت على نشر هذه الصورة³¹.

2. التعويض عن الضرر الأدبي للحياة الخاصة:

إن الضرر المعنوي هو الأذى الذي يصيب الشخص نتيجة المساس بحق من حقوقه المعنوية كالشرف و الكرامة و الشعور بالحياة و يتمثل في الألام النفسية العميقة التي يحس بها المضرور من جراء الاعتداء على حياته الخاصة، إلا أنه من الصعوبة جدا عملية تقدير نسبة هذا الضرر لأنه لا يوجد أساس منضبط لتقديره و هذا راجع إلى عدم قابلية الضرر الأدبي للإصلاح: "وهذا يعني أن المبلغ النقدي يحكم به القاضي يبقى نسبي لجبر الضرر الواقع عن الاعتداء عن الحياة الخاصة، إذ أن مبلغ التعويض لا يزيل الضرر أو يعيد الحالة إلى ما كانت عليه سابقا كما هو الحال في حالة الضرر المادي"³².

خاتمة

و في ختام هذا العمل، و من منطلق الإشكالية المطروحة، فإننا توصلنا لعدة نتائج مهمة، يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

أولاً- على الرغم من أن المشرع الجزائري أترف سولء من خلال الدستور أو من خلال القوانين التشريعية للأفراد بالحق في الحياة الخاصة، إلا أنه لم يضع تعريفا لهذا الحق يرسم حدوده و يوضح معالمه لأن فكرة الحياة الخاصة ليست فكرة ثابتة و إنما فكرة مرنة عائمة و تتطور باستمرار بتطور الزمان و المكان و الأشخاص، مما يصعب تحديد أبعادها بصورة دقيقة في نصوص القانون لذلك تركت هذه المهمة للفقه و القضاء و هي مهمة ليست بالسهلة، لوضع تعريف جامع مانع لهذه الفكرة .

ثانياً - اختلف الفقهاء في تحديد ماهية الحق في الحياة الخاصة فمنهم من توسع في مفهومه إلى حد الخلط بينه و بين الحرية و جعلهما مترادفين، و منهم من ربطه بأفكار أخرى أقل اتساعا مثل العزلة أو السكنية أو الألفة.

ثالثا - أقرار المشرع الجزائري صراحة للأفراد في تمتع بالحق في الحياة الخاصة، سوله من خلال النص دستوريا على جرمة هذا الحق و بعض عناصره و اعتباره من جملة الحقوق الأساسية للمواطنين.

رابعا- امتداد الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة لتشمل القانون المدني و القانون الجنائي سواء من خلال التعويض عن الأضرار اللاحقة بالحياة الخاصة باللجوء إلى قواعد العامة للمسؤولية المدنية وفقا للمادة 124 من القانون المدني الجزائري، أو من خلال تجريم بعض الأفعال الماسة بحرمة الحياة الخاصة، مثل التقاط أو تسجيل أو نقل الأحاديث و المكالمات و الصور، و كذا المساس بحرمة المسكن .

خامسا- في رأي أن ما يشكل العائق أمام القانون في توفير الحماية القانونية لهذا الحق يبقى دوما مرهون بالتطور التكنولوجي الذي هو في تسارع إلى درجة أن القانون لا يستطيع مواكبته إذ تظهر كل يوم إختراعات و إبتكارات جديدة من شأنها المساس بحرمة الحياة الخاصة إلا أنها تبقى في منأى عن ردع القانون إذ تظل بعض الأفعال مثل جريمة التركيب سوله الصوت أو الصورة، و كذا بعض الجرائم المتعلقة بوسائل الإعلام .

الهوامش :

- 1 - برنارد سوارتز Bernard SCHWARTZ: القانون في أمريكا - ترجمة المستشار ياقوت العشماوي - دار المعارف - سنة 1980 ، ص359.
- 2 - برنار سوارتز، المرجع السابق، ص361.
- 3- و تجد فكرة الخلوة تطبيقا في القضاء الفرنسي كما في قضية "جيرالد فيليب" و التي طالب فيها المدعي الاحتفاظ بسكينة ابنه المريض ضد اعتداءات الصحافة و قد استجابت الصحافة إلى طلبه تأسيساً على فكرة الخلوة.
- 4 - العاقب عيسى، مذكرة دكتوراه بعنوان: "حماية الحياة الخاصة"، قسم الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعد دحلب البليلة، الجزائر، 2013-2014، ص59.
- 5 - د.رمسيس بهنام، نطاق الحق قفي حرمة الحسية الخاصة"، بحث مقدم إلى مؤتمر الحق في الحياة الخاصة ، المنعقد في كلية الحقوق، الإسكندرية، 4 و 6 جوان 1987، ص 1.
- 6- العاقب عيسى، مرجع سابق، ص13.
- 7- العاقب عيسى، مرجع سابق، ص88
- 8- الألفة لغة : العمق الخفي لداخل الإنسان، و هو ما يسمى ضمير الشخص و يراد بها في هاته الحالة تلك العلاقة الوطيدة التي تكون بين شخصين، و يعبر عنها بألفة الحياة الخاصة"
- 9- أشار الى ذلك، عصام أحمد البهجي، حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الإنسان و المسؤولية المدنية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2005، ص349(باختصار).
- 10 - د، مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي، الوجيز في مقدمة الدراسات القانونية النظرية العامة للحق، ط1، دار النهضة العربية، بني سويف، 1993، ص53

- 11- محمد فتحي سرور ، الحق في الحياة الخاصة ، مرجع سابق ، ص68.
- 11- د، محمد أبو العلاء عقيدة ، مراقبة المحادثات التليفونية ، دار الكتاب الذهبي ، ط، 2006، ص148.
- 13- د، عصام أحمد البهجي، حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الإنسان و المسؤولية المدنية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2005، ص251
- 14- حسام الدين الأهواني ، الحق في الخصوصية في القانون الفرنسي، بحث مقدم إلى كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، 1987 ، ص2.
- 15- حسام الدين كامل الأهواني ، الحق في احترام الحياة الخاصة ،الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة 2ط، دار النهضة العربية ،القاهرة، ص62 هامش 46.
- 16- العاقب عيسى، مرجع سابق، ص28.
- 17- أشار الى ذلك، أم عبد البديع آدم ، اطروحة دكتوراه، الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، كلية الحقوق جامعة القاهرة ،2000، ص397
- 18- راجع، احمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقات بين الدولة و الأفراد، دار النهضة العربية، 2001، ص44.
- 19- محمد فتحي سرور، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص45.
- 20 - راجع المادتين 47 و 124 من الأمر رقم الأمر 58/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 يتضمن قانون المدني، المعدل و المتمم بالقانون 10-06 المؤرخ في 20-06-2005، الخ ر عدد 78 المؤرخة في 1975/09/30.
- 21 - صفية بشاتن صافية بشاتن ، مذكرة دكتوراه بعنوان: الحماية القانونية للحياة الخاصة "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2011/2012، ص 424.
- 22- المادة 47 من الأمر 58-75 ، السابق ذكره."- انظر المادتين 47 و 124 من الأمر 58-75 ، السابق ذكره.
- 23- العاقب عيسى ، مرجع سابق ، ص 344.
- 24- صفية بشاتن ، مرجع سابق ، ص 431.
- 25- د، العربي بلحاج، النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني الجزائري، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص148.
- حكم JACSUES CHARRIER ضد زوجها السابق BRIGITTE BARDOT - قضية الممثلة 26 1965/11/24T.G.I Beine.,
- 27 - صفية بشاتن ، مرجع سابق ، ص432 و ص 433.
- 28 - صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 458.
- 29- قضية شركة ACADMOIA الفرنسية التي أقيمت معطيات شخصية للمخترطين و أوليائهم و اساتذتهم للجمهور دون علمهم فرفعوا هولااء دعوى ضد الشركة
- 30 - صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 458.
- 31 - د، أحمد شوقي عبدالرحمن ، مدى التعويض عن تغير الضرر في جسم المضرور وماله ف مسؤولية المدنية العقدية و التقصيرية ، منشأة المعارف ، 2000 ، ص30

32 - ياسين محمد يحي، الحق في التعويض عن الضرر الأدبي، دار النهضة، 1991، ص49، و انظر كذلك ،
صفحة بشتان، مرجع سابق، ص 474.